عبر التواصل المباشر مع الجهات التعليمية

«التقاعد» تتحقق من توافر شرط الدراسة للمستفيدين من المعاش التقاعدي

يتميز نظام التقاعد المدني والعسكري في المملكة العربية السعودية باستفادة أبناء المتقاعدين المتوفين من المعاش عند بلوغهم سن ٢١ حتى ٢٦ سنة، في حال التحاقهم بإحدى المؤسسات التعليمية من التعليم العام أو الجامعي، ويشمل ذلك المؤسسات التدريبية الداخلية والخارجية.

اشترط هذا الاستثناء للاستفادة منه أن يكون الابن طالبًا منتظمًا في الدراسة وغير موظف، وقد درجت المؤسسة العامة للتقاعد على طلب تقديم مشاهد دراسية لكل فصل دراسي لضمان الاستمرارية في الدراسة، ولكن مع تطبيق نظام الحاسب الآلي والسجل المدني، اكتفت المؤسسة بتقديم مشهد دراسي واحد لكل عام للطلبة الدارسين الذين يتجاوز عددهم «١١» ألف طالب، وتؤكد المؤسسة وجوب مراعاة الدقة في المشاهد التي يتم تقديمها للطلبة الدارسين في المراحل دون الجامعية، وكذلك المشاهد الصادرة عن المعاهد التدريبية، حيث ستقوم المؤسسة بمطابقتها مع الجهات التي أصدرتها، أما الطلبة في مراحل التعليم العالي فتتولى المؤسسة الحصول على ما يفيد انتظامهم في الدراسة من الجهة التعليمية مباشرة.

واتخذت المؤسسة إجراءات عمل جديدة فيما يتعلق بآلية التحقق من توافر شرط الانتظام في الدراسة للمستفيدين الذكور من أسرة المتقاعد المتوفى، الأبناء والإخوة وأبناء الابن، الذين تتراوح أعمارهم بين الواحد والعشرين والسادسة والعشرين، وذلك لتطوير خدماتها وتسهيل إجراءات تسوية الاستحقاقات التقاعدية وإيصالها لأصحابها المستفيدين من أنظمة التقاعد المدني والعسكري مع الالتزام بتطبيق ما تقضي به تلك الأنظمة من شروط وضوابط، ومنها اشتراط الاستمرار في الدراسة كشرط رئيس لاستحقاق نصيب من المعاش التقاعدي، حيث استغنت المؤسسة عن مطالبة هذه الفئة بتقديم مشاهد دراسية تفيد انتظامهم في الدراسة بالتواصل المباشر والآلي بين المؤسسة والجامعات والجهات التعليمية العالية الأخرى للتأكد من استمرار المستفيد وانتظامه في دراسته.

وحققت هذه الخطوة التطويرية إيجابيات عديدة تمثلت في اختصار الوقت والجهد على المستفيدين ووكلائهم وعدم تحميلهم مشقة مراجعة الجهات التعليمية أو مراجعة المؤسسة لتقديم هذه المشاهد، فضلاً عن سرعة حصول المؤسسة على المعلومة المطلوبة والاطمئنان بشكل أكبر إلى صحة هذه المعلومات ودقتها. وقد وصلت نسبة الحصول على المعلومة المطلوبة بالطريقة الآلية «٦٥٪» من إجمالي أعداد المستفيدين، ويشمل ذلك الطلاب الملتحقين بالجامعات والكليات الحكومية والأهلية وطلاب الابتعاث الخارجي، أما النسبة الباقية من المستفيدين، وتمثل «٣٥٪»، فإنها تشمل المستفيدين من طلاب التعليم العام والمعاهد الخاصة حيث لا تزال هناك بعض المعوقات للتواصل الآلي مع جهات التعليم التي يتبع إليها هؤلاء المستفيدون، وبالتالي فإن المؤسسة تضطر إلى إلزام المستفيدين أو وكلائهم بتقديم ما يثبت مواصلتهم للدراسة للعام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣ حتى لا يكون المعاش عرضة للإيقاف لهذا السبب.

وحتى يتم استكمال التواصل الآلي مع جميع الجهات التعليمية ذات العلاقة، وتحقيق النسبة الكاملة ١٠٠٪ آليًا في المشاهد

الدراسية، أهابت المؤسسة العامة للتقاعد بالمستفيدين من الطلبة ووكلائهم الذين يدرسون في مدارس التعليم العام والخاص، ممن هم دون الجامعة، المبادرة إلى تقديم المشاهد الدراسية لأقرب فرع أو مكتب للمؤسسة في جميع مناطق المملكة كما تحذر في الوقت نفسه من تقديم مشاهد غير صحيحة، حيث إن فريق العمل في المؤسسة المكلف بمراجعة المشاهد الدراسية يقوم بالتحقق من صحة تلك المشاهد ومطابقتها مع الجهات الصادرة عنها. حيث تنص المادة «٢٦» من نظام التقاعد المدني والمادة «٢٤» من نظام التقاعد العسكري على استمرار الصرف للمستفيدين الذكور بعد بلوغ سن «٢١» سنة، إذا ثبت استمرارهم بالدراسة حتى تاريخ التخرج أو بلوغ سن «٢٦» سنة أيهما أقرب.

٣٢٠٤ مواطنًا ومواطنة يستفيدون من برنامج مد الحماية التأمينية

بلغ عدد الموظفين السعوديين الذين يعملون في وظائف حكومية مدنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المسجلين في بيانات المؤسسة العامة للتقاعد المشمولين بالنظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في غير دولهم ٣٢٠٤ موظفًا وموظفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، يحفظه الله، كانت المملكة أولى دول المجلس التي بادرت بتنفيذ هذا النظام. ويهدف النظام إلى تحقيق الطمأنينة الاجتماعية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو وضمان الحياة الكريمة بعد تركهم العمل وتأمين الاستقرار المعيشي لهم، الأمر الذي يساعد على سهولة انتقال الأيدي العاملة الوظيفية بين دول مجلس التعاون مع تمتعهم بالمزايا التقاعدية والتأمينية نفسها والتي يتمتع بها أقرانهم المواطنون العاملون داخل دولهم.

وجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى من ناحية عدد المواطنين السعوديين في القطاع الحكومي ممن يشملهم نظام مد الحماية التأمينية، حيث بلغ عدد السعوديين العاملين فيها «٢٨٢٥» موظفين وموظفات، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بعدد «٢١٠» موظفين وموظفات، ثم دولة قطر بعدد «١٢٦»، تليها مملكة البحرين بعدد «٣٣» موظفًا وموظفة، وأخيرًا سلطنة عمان بعدد «١٠» موظفات.

أعداد المشمولين بالنظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس موزعين حسب الدولة مقر العمل والنوع

الدولة	أنثى	ذكر	المجموع
دولة الكويت	٢٢١٢	٦١٣	٢٨٢٥
دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٤	١٧٦	٢١٠
دولة قطر	٤٨	٧٨	١٢٦
مملكة البحرين	٢٢	١١	٣٣
سلطنة عمان	١٠	٠	١٠
الإجمالي	٢٣٢٦	٨٧٨	٣٢٠٤